مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

معايير دراسة الجدوى البيئية بين الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري

Standards for environmental feasibility study between Islamic jurisprudence and Algerian legislation

الطالب. عبد الكريم يحياوي
abdelkrim_yahia@yahoo.fr
مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية و المالية الإسلامية
أ.د السعيد دراجي
saidderradji60@gmail.com
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

تاريخ الإرسال:18_10_2019 **تاريخ القبول:09_09_2020**

I. الملخص:

يعتبر موضوع حماية البيئة والتنمية المستدامة من أهم مواضيع عصرنا الحالي، خاصة بعد الأضرار الجسيمة التي لحقت ببيئتنا، ومن أجل ذلك حاولنا في هذا البحث القيام بتوضيح أهمية المحافظة على توازن البيئة من خلال العناية بموضوع دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، لا سيما وأن التوسع والتطور الصناعي يعد السبب الرئيس في هذا التدهور، كما قمنا بتوضيح المنهج الإسلامي في حماية البيئة ومقارنته بما جاء في التشريع الجزائري من نصوص وقوانين تخدم نفس الغرض، حيث توصلنا في نهاية البحث إلى أهم نتيجة، وهي: أن المنهج الإسلامي لدراسة الجدوى البيئية أشمل وأكمل وأسبق من أي تشريع وضعي حتى التشريع الجزائري.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

الكلمات المفتاحية: دراسة الجدوى؛ البيئة؛ الاقتصاد الإسلامي؛ التنمية المستدامة.

I. ABSTRACT:

The topic of environmental protection and sustainable development is one of the most important topics of our time especially after the serious damage to our environment.

That's why we tried in this research to illustrate the importance of maintaining the balance of the environment. by paying attention to the subject of environmental feasibility study for investment projects, especially as the expansion and industrial development is the main cause of this deterioration.

We have also explained the Islamic approach in protecting the environment and comparing it with the provisions of the Algerian legislation, At the end of the search we came to the most important result: They are: that the Islamic approach to the study of environmental feasibility is more comprehensive, fuller and earlier than any positive legislation even Algerian.

Keywords: Feasibility study; The environment; Islamic Economy; Sustainable development.

1. المقدمـــة:

إن من أهم ركائز أي مشروع استثماري حقيقي: البيئة التي سيقام عليها هذا المشروع، والتي ينبغي عليه أن يتفاعل معها تأثيرا وتأثرا طيلة حياته سواء بالإيجاب أو بالسلب، والمقصود بالبيئة في هذا المقام مختلف الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية من أرض وجو وماء وما تحويه من مواد وكائنات، فكما هو معلوم أن لكل مشروع استثماري مجموعة من المدخلات التي يستمدها من البيئة التي ينشط فيها، ومجموعة من المخرجات التي يصدرها لنفس البيئة (منتجات ونفايات)، ولذلك كان لا بد من مراعاة

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

نوعية المشاريع الاستثمارية الهيكلية والتنموية وأماكن إقامتها حتى تتم المحافظة على توازن البيئة التي نعيش فيها، ومن أجل ذلك ظهر ما يسمى بدراسة الجدوى البيئية (أو دراسات التقييم البيئي)، حيث تعنى هذه الأخيرة بتحديد مدى تأثير المشروع الاستثماري على بيئته قبل إقامته، ولا تتم الموافقة على إقامة أي مشروع أثبتت دراسة جدواه البيئية أنه يؤثر عليها تأثيرا سلبيا، أو أن هناك مشاريع بديلة أنفع للبيئة ولو كانت أكبر تكلفة.

قد يعتبر الكثير من الباحثين أن مصطلح البيئة هو مصطلح حديث بما في ذلك الاهتمام بحمايتها والمحافظة عليها، وهذا خطأ كبير في حق دين الإسلام الحنيف، فقد ورد مصطلح البيئة بمفهومه وليس بمنطوقه في القرآن الكريم والسنة المطهرة في كثير من المواضع، حيث كان مفهومها دائما مرتبطا بمصطلح "الأرض"، قال تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ٦١﴾[هود:61]

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ١١﴾[البقرة: 11]

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على أن الإنسان خلق من أجل الاستخلاف في الأرض وعمارتها، ومأمور بالمحافظة عليها وعدم الإفساد فيها والإخلال بتوازنها.

وكما أن دين الإسلام فرض على الإنسان المحافظة على الأرض بجميع مكوناتها والتي تمثل بيئته، فإن التشريع الجزائري أيضا قد أولى أهمية لذلك من خلال قانون 03–10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي حاول من خلاله وضع أسس وقواعد تمكن الإنسان من تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية دون الإخلال بتوازن بيئته.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

الإشكالية:

من خلال ما سبق تتجلى إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

– ما مدى نجاعة معايير حماية البيئة في كل من الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

وعن هذه الإشكالية تنجر عدة أسئلة فرعية لا بد من الإجابة عنها تتلخص فيما يلي:

1- ما هي دراسة الجدوى البيئية الإسلامية وكيف تحافظ على البيئة؟

2- ما هو دور القانون الجزائري في المحافظة على البيئة؟

3- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين معايير دراسة الجدوى البيئية في الإسلام والتشريع الجزائري؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على ما سبق طرحنا الفرضية التالية:

– لا يوجد اختلاف بين معايير دراسة الجدوى البيئية في كل من الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، بما أن هدف حماية البيئة هو هدف مشترك.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في التأكد من مطابقة مبادئ حماية البيئة في القانون الجزائري والتي جاءت صريحة في قانون 03–10 مع مبادئ حماية البيئة الواردة في الفقه الإسلامي، وعدم مخالفتها أو إهمال جزء منها، وخاصة بعد ما وصل إليه الإنسان من تطور صناعي وتكنولوجي مصحوب بتلوث وإخلال في موازين الطبيعة وشح في بعض الموارد، وبعد فشل الأنظمة الوضعية في تحقيق هذا النمو مع المحافظة على البيئة، أصبح من الضروري الرجوع إلى تعاليم الإسلام في ذلك.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

– توضيح مدى أهمية البيئة بالنسبة للكائنات الحية عموما، وللإنسان على وجه الخصوص؛

– دور الفقه الإسلامي في الحث على المحافظة على البيئة؛

– تحليل قانون 03–10 لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وأهم ما جاء فيه من مبادئ وأسس تحمي البيئة في ظل الاستثمار وتحقيق الرفاهية الاقتصادية؛

– تبيان أهمية دراسة الجدوى البيئية للمشروعات والحاجة إليها؛

– مقارنة دراسة الجدوى البيئية الوضعية مع دراسة الجدوى البيئية الإسلامية وتحديد أهم الفروقات والنقائص.

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بكافة جوانب دراستنا والإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة فرضيتنا قمنا بتقسيم بحثنا إلى المباحث التالية:

– المبحث الأول: ماهية دراسة الجدوى البيئية.

– المبحث الثاني: دراسة الجدوى البيئية في الاقتصاد الإسلامي.

– المبحث الثالث: دراسات مدى التأثير البيئي في الجزائر.

منهجية الدراسة:

يستوجب إعداد هذه الدراسة اتباع المناهج الثلاثة التالية:

المنهج الوصفي: والذي حددنا من خلاله مبادئ وأسس حماية البيئة في كل من الفقه الإسلامي والقانون الجزائري.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

المنهج التحليلي: من أجل تحليل القواعد الفقهية والقوانين المتعلقة بحماية البيئة في الجزائر واستنباط معايير دراسة الجدوى البيئية في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري.

المنهج المقارن: وذلك من أجل تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين معايير دراسات الجدوى البيئية في التشريع الجزائري والفقه الإسلامي.

2. ماهية دراسة الجدوى البيئية

أصبحت الكثير من الدول المتطورة اليوم تولي أهمية كبيرة لدراسة الجدوى البيئية، بل أصبحت أهم من دراسة الجدوى الاقتصادية، هذا لأنها أدركت مدى الضرر الكبير الذي لحق ببيئتها اليوم، ولأنه لا معنى للتنمية الاقتصادية إذا كانت على حساب البيئة. ولهذا خصصنا هذا المبحث للتعرف على ماهية دراسة الجدوى البيئية.

1.2 مفهوم دراسة الجدوى البيئية

تعتبر دراسة الجدوى البيئية من أهم مراحل دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع وهي الأساس لأي دراسة لاحقة بحيث تعتبر غالبا أهم من دراسة الجدوى الاقتصادية، هذا ويتوقف نجاح دراسات الجدوى على فهم طبيعة نشاط أو أهداف المشروع المقترح ومدى تأثير المتغيرات البيئية المحيطة على طبيعة وأهداف المشروع.

1.1.2 تعريف دراسة الجدوى البيئية

تعددت تعاريف دراسة الجدوى البيئية ولكن على العموم كانت تدور حول ما يلي:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

التعريف الأول: "عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان"[1]

التعريف الثاني: "هي الدراسة التي من خلالها يتم قياس وتحديد أثر المشروع الاستثماري على البيئة وهذا الجانب يركز على الآثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والطبيعية والمادية وكذلك صحة السكان والعمالة ومدى ما سيضيفه من منافع أو أثار إيجابية ومن جهة أخرى تحليل أثر البيئة على المشروع والتعرف على كل الأطراف والعوامل التي سيتعامل معها المستثمر في مشروعه ولذلك يقوم بدراسة الجدوى البيئية خبراء متخصصين في البيئة بمعناها الواسع والذي ينطوي على جوانب عديدة".[2]

2.1.2 خصائص دراسة الجدوى البيئية

تتمثل خصائص دراسة الجدوى البيئية في النقاط الأساسية التالية:

التعامل مع المستقبل: فدراسة الجدوى البيئية لا تختلف في هذا الجانب التحليلي عن دراسات الجدوى الأخرى فهي بذلك دراسة مستقبلية من معطيات قائمة، وبالتالي فإن نتائجها عبارة عن تقديرات واحتمالات بنسب متفاوتة.

مبدأ العمومية: من خصائص دراسة الجدوى البيئية أنها تتصف بالعمومية أي أنها صالحة ولازمة لكل أنواع المشاريع مهما كانت أهدافها (عامة وخاصة، صناعية زراعية وخدماتية ... إلخ).

[1]– خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007م، ص185

[2]– أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، كلية التجارة جامعة بنها، مصر، 2011، ص86

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

عنصر الزمن: إن دراسة الجدوى البيئية تتطلب فترة من الزمن بين إعدادها والحصول على التراخيص والموافقات من الجهات المختصة على نتائجها، وبين بداية التنفيذ الفعلي للمشروع، حيث يتفاوت الوقت اللازم للدراسة البيئية بتفاوت نوع المشروع المزمع القيام به، حجمه، ومقدار ونوعية البيانات البيئية المتوفرة.

المرونة: المرونة نعني بها إمكانية ملائمة وتكييف نتائج الدراسة عند ظهور متغيرات جديدة لم تؤخذ في الاعتبار، فليست هناك مجموعة ثابتة من القضايا التي ينبغي معالجتها في أي دراسة بيئية وهي مصممة لتتلاءم مع مختلف أنواع المشاريع.

الفعالية: تتسم دراسة الجدوى البيئية بأكبر قدر من الفعالية حيث تتوفر نتائجها في مرحلة مبكرة من عملية إعداد المشروع، حتى ولو كانت نتائجها أولية، ففي ذلك الوقت يمكن إجراء دراسة واقعية لبدائل قد تكون أنفع وأسلم للبيئة.[1]

2.2 أهمية وأهداف دراسة الجدوى البيئية.

تتمثل أهم نقطة في دراسة الجدوى البيئية في حماية البيئة من إدخال مشاريع استثمارية عليها قد تدمرها أو تخل بتوازنها، ولكن هذا لا يمنع من وجود نقاط أخرى تزيد من أهمية هذه الدراسة تصب في مصلحة المشروع والمستثمر، والخطط التنموية بصفة عامة.

1.2.2 أهمية دراسة الجدوى البيئية

تتمثل أهمية دراسة الجدوى البيئية فيما يلي:

– ضمان قبول المشروع من طرف السلطات المختصة، عند توفر شروط حماية البيئة من عواقب إقامة المشروع؛

[1] – أوسرير منور، بن حاج جيلالي، مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 340

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

– اختيار مواقع معينة للمشروعات، بحيث لا يكون لها تأثير سلبي على البيئة، أو مواقع تمكن من معالجة الأضرار التي قد يحدثها المشروع على البيئة، واستبعاد إقامة أنواع معينة من المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث وأضرار خطيرة يتعذر إصلاحها؛

– استبعاد حدوث منازعات بين أصحاب المشاريع والمتضررين منها، والذين قد يطالبون بتعويضات كبيرة؛ [1]

– تمكين المستثمرين من الحصول على تمويل من جهات دولية (كالبنك الدولي مثلا) نظرا لأن كثير من هذه المؤسسات التمويلية تدخل الاعتبارات البيئية في اعتماد المشاريع الإنمائية التي تمولها؛

– إن تحليل المناخ الاستثماري من خلال عمليات التصفية الأولى للمشروعات، يساعد على استبعاد فرص استثمارية وخلق فرص أخرى وذلك بوضع ترتيب تنازلي للمشروعات المطروحة حسب فرص نجاحها؛

– يؤدي التقييم البيئي إلى سرعة الحصول على الإجازة والترخيص للمشروع، كما يؤدي إلى توضيح المسؤولية الاجتماعية والبيئية والوفاء بالمتطلبات القانونية؛

– تعتبر دراسة الجدوى البيئية أهم وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ السياسات الوطنية البيئية المستدامة.[2]

2.2.2 أهداف دراسة الجدوى البيئية

يمكن تحديد أهداف دراسة الجدوى البيئية في النقاط التالية:

[1] – أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيونى، مرجع سابق، ص86–87

[2] – أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية، مرجع سابق، ص 339

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

– تعتبر دراسة الجدوى البيئية أداة مراقبة ووقاية، حيث تعمل على تحديد مدى ملاءمة المشروع مع البيئة التي سينشط فيها، مع تحديد وتقييم الآثار المباشرة والغير المباشرة له على البيئة والتحقق من الالتزام بالتعليمات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة في إطار المشروع المعني من أجل ضمان مصالح حماية البيئة والمحافظة على الوسط الطبيعي؛ [1]

– تحديد الإجراءات الواجب القيام بها من أجل تعديل وتحويل الآثار السلبية للمشروع على البيئة إلى آثار إيجابية؛

– القيام المبكر بالتقييم الكافي للتأثير الذي يقع جراء أعمال البناء أو أعمال التهيئة على الوسط الطبيعي؛[2]

– تحديد الإجراءات التي تعمل على التخفيف من حدة الآثار الضارة وتعزيز الآثار الإيجابية؛

– تحديد المشاكل البيئية الأكثر أهمية التي تحتاج إلى مزيد من التحليل؛

– ضمان السلامة البيئية وذلك من خلال التأكد من أن تنفيذ المشروع المقترح ليس له آثار بيئية ضارة بدرجة غير مقبولة، وكذلك عدم توقع وجود آثار ضارة بالبيئة على المدى الطويل.[3]

3. دراسة الجدوى البيئية في الاقتصاد الإسلامي.

[1]– حمزة بالي، إلياس شاهد، دراسات التقييم البيئي في الجزائر دراسة تحليلية قانونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 16، جوان 2017، ص88

[2]– أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مرجع سابق، ص87

[3]– حمزة بالي، إلياس شاهد، مرجع سابق، ص88–89

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

قد لا يختلف مفهوم دراسة الجدوى البيئية في الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي في شكله العام الذي يركز أساسا على عنصرين رئيسيين هما: تحقيق التنمية مع المحافظة على البيئة، وإنما يكمن أساس الاختلاف في مفهوم البيئة نفسها ومكوناتها، كما يكمن الاختلاف في طريقة ومنهجية حمايتها، وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

1.3 مفهوم البيئة في الإسلام

من أجل معرفة مفهوم البيئة في الإسلام لا بد من تحديد ما يرادف معنى البيئة في الشريعة الإسلامية وكذا التعرف على أهم عناصرها ومكوناتها.

1.1.3 تحديد مصطلح البيئة في الإسلام

يتطلب تحديد معنى البيئة في الشريعة الإسلامية معرفة أصل هذا المصطلح، ذلك لأن مصطلح "بيئة" لم يرد في القرآن ولا في السنة، ولكن مع التمعن والتدقيق في معاني الشريعة الإسلامية نجد أن فيها مرادفات لدلالة مصطلح البيئة، إذ في ضوء هذه المرادفات يتم تحديد المفهوم الإسلامي للبيئة، وأمر الاختلاف في الاصطلاح مع اتفاق المعنى جائز عند الفقهاء حيث تقول القاعدة: "لا مشاحة في الاصطلاح بعد اتفاق المعنى".

ففي القرآن الكريم نجد مصطلح الأرض جاء بدلا من كلمة البيئة للدلالة على المحيط أو المكان الذي يعيش فيه الإنسان، شاملة ما عليها وما حولها من كائنات حية وغير حية، والحقيقة أن مصطلح الأرض أكثر تحديدا وأدق تعبيرا عن المعنى الاصطلاحي المراد بالبيئة الطبيعية، فالأرض إطار لأنظمة بيئية متكاملة تهيئ لجميع الكائنات الحية مقومات الحياة وعوامل البقاء.[1]

[1] – محمد عبد الله المسيكان، حماية البيئة: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون الكويتي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012م، ص17

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

وقد وردت كلمة الأرض في القرآن الكريم في الكثير من المواضع وللدلالة على جملة من المعاني منها قوله سبحانه: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ٦١﴾ [هود: 61].

قال القرطبي: قال زيد بن أسلم: أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن، وغرس أشجار. وقيل: المعنى ألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار وغيرها.[1]

وقال ابن العربي: في قوله تعالى " وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا" أي: خلقكم لعمارتها.[2]

وقوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ٢٩﴾ [البقرة: 29]

قال القرطبي: "قال ابن كيسان: "خلق لكم" أي من أجلكم". وإن أصل الأشياء التي ينتفع بها الإباحة بهذه الآية وما كان مثلها كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ١٣﴾ [الجاثية: 13][3]

وقال ابن العربي: "فخلقه سبحانه وتعالى الأرض، وإرساؤها بالجبال، ووضع البركة فيها، وتقدير الأقوات بأنواع الثمرات وأصناف النبات إنما كان لبني آدم، تقديرًا لمصالحهم، وأهبة لسد مفاقرهم".[1]

[1]– شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ، 2003م، الجزء 09، ص56

[2]– أبو بكر ابن العربي، تعليق محمد عبد القادر عطا، أحكام القرآن، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ، 2003م، ص18

[3]– شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، الجزء 01، ص251

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

2.1.3 مكونات البيئة في الإسلام

تتمثل مكونات البيئة التي ورد ذكرها في القرآن الكريم في كل من: السماء، الأرض، الماء، الهواء، النبات والحيوان.[2]

السماء: وهي السقف المحفوظ الذي يحيط بالأرض من جميع جوانبها ليحميها من الإشعاعات الكونية الضارة؛ وليجعل الحياة ممكنة عليها، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ٣٢﴾ [الأنبياء: 32]، ومصدر الماء الذي به حياة كل شيء، قال تعالى:﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ٦٠﴾ [النمل: 60]

الأرض: إن من حكمة الله عز وجل أن خص كوكب الأرض بنظام بيئي متكامل يوفر أسباب الحياة والتي تنعدم في غيره من الكواكب، فهي مأوى الإنسان والحيوان والنبات، فالنبات باعتباره في أسفل الهرم الغذائي لا بد له من تربة نقية غنية بجميع أنواع الأملاح والمعادن لكي ينبت، وقد بين الله عز وجل في القرآن الكريم ضرورة سلامة الأرض وتربتها حتى تؤتي أكلها، قال تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ٥٨﴾ [الأعراف:58].[3]

---

[1]– أبو بكر ابن العربي، أحكام القرآن، مرجع سابق، الجزء الأول، ص23

[2]– طلال محمد المومني، حماية البيئة من منظور إسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 02، العدد 02، 1427هـ/2006م، ص190

[3]– محمد عبد الله المسيكان، مرجع سابق، ص22

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

قال القرطبي: "أي التربة الطيبة، والخبيث الذي في تربته حجارة أو شوك."[1]

قلت: فإذا كان القرطبي رحمه الله فسر خبث التربة لاختلاطها بالحجارة والشوك، فكيف به إذا رأى ما يخالطها اليوم من مواد سامة وملوثة واستنزاف ثرواتها بطريقة لا عقلانية؟!!.

الماء: إن مما استخلصه العلم من واقع الكائنات الحية ومن قوله تعالى: ﴿...وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ٣٠﴾ [الأنبياء: 30]، أن الحياة مستحيلة بلا ماء، فنجد أن الماء ينزل من السماء طاهرا نقيا لقوله تعالى: ﴿... وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا٤٨﴾[الفرقان: 48]، ونجد مياه الأنهار والبحار مطية السفن والبواخر، وهي نعمة أخرى يمن الله بها على عباده قال تعالى: ﴿...وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ...﴾[الحج: 65]، كما أن هذه المياه هي مصدر للغذاء والحلي، قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ١٢﴾ [فاطر: 12]

الهواء: جاء ذكر الهواء في القرآن الكريم بلفظ الريح والرياح، وهي الهواء المتحرك في الطبقات المحيطة بالأرض، قال تعالى: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ٥﴾ [الجاثية: 5]، كما أن الله تعالى يرسل الرياح من أجل نقل السحب إلى حيث أراد عز وجل أن ينزل المطر قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ٥٧﴾ [الأعراف: 57]، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا

[1]– شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، الجزء07، ص231

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ٢٢﴾ [الحجر: 22] [1]

قال القرطبي: ومعنى لواقح حوامل، لأنها تحمل الماء والتراب والسحاب والخير والنفع. وقيل: لواقح بمعنى ملقحة وهو الأصل، أي منها ما يلقح الشجر.[2]

النبات: يأتي النبات في قاعدة الهرم الغذائي بالنسبة للإنسان، إذ يعتبر المصدر الأساسي لغذائه، فما يأكله إما أن يتكون من منتجات نباتية، أو من منتجات الحيوان الذي يتغذى على النبات، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ١٤١﴾ [الأنعام: 141]

الحيوان: ذكر الله عز وجل في القرآن الكريم أنواعا كثيرة من الحيوانات في مواضع عديدة كالدواب، والطيور، والحشرات ...إلخ، كما أطلق بعض أسمائها على عدة سور قرآنية مثل :سورة البقرة، الأنعام، النحل، النمل، العنكبوت، العلق، العاديات، والفيل.

وبين الله عز وجل للإنسان حكمته من خلق كل هذه المخلوقات في قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ٥ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ٦ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ٧ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ٨﴾ [النحل: 5–8]، فبين الله عز وجل أن هذه الحيوانات مسخرة لخدمة الإنسان لتوفير

[1] – محمد عبد الله المسيكان، مرجع سابق، ص23

[2] – شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، الجزء 10، ص15

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

ملبسه ومأكله ومشربه، وحمل أثقاله وأمتعته، واستخدامها في مركبه، حتى الحشرات سخرها له: كالنحل الذي ينتج له العسل، قال تعالى:﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ٦٨ ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ٦٩﴾ [النحل: 68–69]. [1]

نلاحظ مما سبق سرده من أدلة على خلق الله تعالى لعناصر ومكونات البيئة أمرا عظيما، وهو أن الله تعالى خلق كل هذه النعم من أجل الإنسان وسخرها له جميعا ومكنه من استغلالها أحسن استغلال، حتى يستطيع من خلالها توفير العيش الرغد الذي يمكنه من تحقيق الهدف الذي خُلق هو من أجله ألا وهو عبادة الله وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ٥٦﴾ [الذاريات: 56]، فإفراد الله جل وعلا بالعبادة هو الهدف الرئيس لخلق الإنس والجن، وما يليه من الأهداف كعمارة الأرض والاستخلاف فيها إنما هي أهداف ثانوية لا تصح إلا بصحة الهدف الرئيس وهذا مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ٦٥﴾ [الزمر:65]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا٤٨﴾ [النساء: 48]

2.3 منهج الإسلام في حماية البيئة

يعتبر أهم خطر يمكن أن يصيب بيئة الإنسان هو إخلال التوازن فيها، ويحدث هذا الإخلال إما بنقص مورد من الموارد الطبيعية أو بعضها بشكل كبير ومضر، وإما بتلويثها. وقد سمى الله عز وجل هذا الإخلال في التوازن البيئي بعنصريه (نقص الموارد،

[1]– محمد عبد الله المسيكان، مرجع سابق، ص24–25

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

والتلوث) في القرآن الكريم بالفساد، حيث قال جل وعلا: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ٤١﴾ [الروم: 41]،[1] قال القرطبي: "الفساد القحط وقلة النبات وذهاب البركة...، وقيل: الفساد كساد الأسعار وقلة المعاش، وقيل: الفساد المعاصي وقطع السبيل والظلم؛ أي صار هذا العمل مانعا من الزرع والعمارات والتجارات".[2]

وقوله عز وجل: "بما كسبت أيدي الناس" دليل على أنه تعالى خلقها متوازنة كما بين ذلك في مواضع أخرى من كتابه الكريم كقوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ٨٨﴾ [النمل: 88]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ٤٩﴾ [القمر: 49]، وأن يد الإنسان هي من عاثت فيها فسادا.[3]

ومن نعم الله عز وجل التي لا تعد ولا تحصى على عباده ورحمته بهم، أنه بعد أن سخر لهم نعمه ظاهرة وباطنة لم يتركهم هملا، وإنما أرسل إليهم رسولا كريما بشريعة غراء ذات منهج ونظام محكم يوجههم ويرشدهم في شتى مجالات الحياة، فمنعهم حتى من الإضرار بأنفسهم فضلا عن إلحاق الضرر بغيرهم قال تعالى: ﴿...وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا٢٩﴾ [النساء: 29].

وفي هذا المطلب سنتعرض لمنهج الفقه الإسلامي في المحافظة على البيئة حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

1.2.3 المنهج الإيماني

[1]– عدنان بن صادق ضاهر، أحكام البيئة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009م، ص40

[2]– شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، الجزء 14، ص40

[3]– عدنان بن صادق ضاهر، مرجع سابق، ص40

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

يتضح لنا جليا هذا المنهج الإيماني عندما نرى أن الفقه الإسلامي جعل رابطا بين مدى إيمان الإنسان واستقامته ومدى صلاح بيئته أو فسادها، كما بين ذلك في قوله عز وجل في سورة الروم: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ٤١﴾[الروم: 41]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ٨٥﴾ [الأعراف: 85]، فالله عز وجل في هذه الآية جعل شرط الإيمان هو عدم الإفساد في الأرض.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ٢٠٥﴾ [البقرة: 205]، دليل صريح ونهي واضح عن الفساد وفيه دليل على حرمته لأن الله كرهه. [1]

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ -أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ -شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»[2]، فإماطة الأذى عن الطريق هي إحدى صور محاربة التلوث وهي أيضا شعبة من شعب الإيمان.

والآيات والأحاديث النبوية في النهي عن الإفساد في الأرض كثيرة وتشمل كل عناصر البيئة، ولأن الإيمان بها واتباعها واجب كان منهج الإسلام الإيماني في حماية البيئة متحققا لدى كل من كان في قلبه إيمان بالله عز وجل مطيعا لأوامره ومتجنبا لنواهيه.

2.2.3 المنهج الإرشادي

[1] – عدنان بن صادق ضاهر، مرجع سابق، ص38–39

[2] – مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، الجزء 01، ص63

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

المقصود بالمنهج الإرشادي هو أن الفقه الإسلامي لم يكتفي فقط بتوجيه الأمر بالحفاظ على البيئة، بل نجده يدلنا أيضا على كيفية المحافظة عليها، والأسباب التي تؤدي إلى تضررها حتى نتجنبها، ونجد هذا في كثير من الآيات والأحاديث منها:

ما جاء في الآية الحادية والأربعين من سورة الروم (تقدم ذكرها) والتي نسب فيها الله عز وجل سبب الفساد في البر والحر إلى ما كسبت أيدي الناس، وأنه من أجل القضاء على هذا الفساد لا بد أن يرجعوا إلى الله ويتوبوا إليه لأنه ختم الآية بقوله: "لعلهم يرجعون"

– **ما جاء في المحافظة على النبات والزرع:** قال الله تعالى في الآية: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ٢٦١﴾ [البقرة: 261].

قال القرطبي: "في هذه الآية دليل على أن اتخاذ الزرع من أعلى الحرف التي يتخذها الناس والمكاسب التي يشتغل بها العمال، ولذلك ضرب الله به المثل فقال: {مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ} الآية. وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة".[1]

– **ما جاء في المحافظة على الماء:** أرشدت الشريعة الإسلامية إلى المحافظة على نظافة المياه ومصادرها، وكذلك أسباب انقطاعها حتى يتجنبها الإنسان[2]، كما في حديث عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يا مَعْشَرَ المهاجرينَ! خِصالٌ خَمْسٌ إذا ابتُلِيتُمْ بِهِنَّ، وأعوذُ باللهِ أن تُدْرِكُوهُنّ: لم تَظْهَرِ الفاحشةُ في قومٍ قَطُّ حتى يُعْلِنُوا بها إلا فَشَا فيهِمُ الطاعونُ والأوجاعُ التي لم تَكُنْ مَضَتْ في

[1] – شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، الجزء 03، ص305

[2] – عدنان بن صادق ضاهر، مرجع سابق، ص46–47

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

أسلافِهِم الذين مَضَوْا، و لم يَنْقُصُوا المِكْيالَ والميزانَ إِلَّا أُخِذُوا بالسِّنِينَ وشِدَّةِ المُؤْنَةِ، وجَوْرِ السلطانِ عليهم، و لم يَمْنَعُوا زكاةَ أموالِهم إلا مُنِعُوا القَطْرَ من السماءِ، ولولا البهائمُ لم يُمْطَرُوا، و لم يَنْقُضُوا عهدَ اللهِ وعهدَ رسولِه إلا سَلَّطَ اللهُ عليهم عَدُوَّهم من غيرِهم، فأَخَذوا بعضَ ما كان في أَيْدِيهِم، وما لم تَحْكُمْ أئمتُهم بكتابِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ ويَتَخَيَّرُوا فيما أَنْزَلَ اللهُ إلا جعل اللهُ بأسَهم بينَهم»[1]

وقال صلى الله عليه وسلم: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ».[2]

– **ما جاء في المحافظة على الحيوان:** ما جاء في سنن ابن ماجة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الْإِبِلُ عِزٌّ لِأَهْلِهَا، وَالْغَنَمُ بَرَكَةٌ، وَالْخَيْرُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»[3]، ففي هذا الحديث حث على اقتناء الحيوانات النافعة وتنميتها وتربيتها وخص منها الإبل والغنم والخيل.[4]

وما رواه عبد الله بن عمر أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا، إِذْ حَبَسَتْهَا، وَلَا

[1]– سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، دار الحرمين –القاهرة–، مصر، 1415هـ/1995م، حديث رقم 4671، ج5، ص62

[2]– أبو بكر البزار، البحر الزخار (مسند البزار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم –المدينة المنورة–، المملكة العربية السعودية، 2009م، حديث رقم 10032، الجزء 17.

[3]– محمد ابن ماجة، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، 1952م، ج2، ص773

[4]– عدنان بن صادق ضاهر، مرجع سابق، ص48

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ»[1]

– **ما جاء في النظافة والنهي عن تلويث الهواء والمحيط:** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «طهروا أفنيتكم فإن اليهود لا تطهر أفنيتها»[2].

"وعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ أَكْلِ الْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ، فَغَلَبَتْنَا الْحَاجَةُ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا، فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْمُنْتِنَةِ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأَذَّى، مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ الْإِنْسُ»"[3]، ونلاحظ من هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يؤذي المسلم أخاه المسلم برائحة فمه الكريهة، إذا ومن باب أولى أن يكون النهي عن أذية المسلمين وتلويث مدنهم بالدخان والروائح المعكرة للجو، والتي عادة ما تكون سامة ومضرة بصحتهم.

– **ما جاء في النهي عن الإسراف في استهلاك موارد البيئة:** جاء في العديد من نصوص الشريعة الأمر بالتوسط في الاستهلاك والنهي عن الإسراف والتبذير، منها قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا١٤٣﴾ [البقرة: 143]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا٢٦ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا٢٧﴾ [الإسراء: 26–27]، وقال أيضا: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا٦٧﴾[الفرقان: 67]، وقوله:﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ٣١﴾ [الأعراف: 31].[4]

[1]– مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 2242، ج4، ص1760

[2]– سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، مرجع سابق، ج4، ص231

[3]– مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 563، ج1، ص394

[4]– عدنان بن صادق ضاهر، مرجع سابق، ص50

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

"وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِسَعْدٍ، وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: «مَا هَذَا السَّرَفُ» فَقَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ إِسْرَافٌ، قَالَ: «نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهَرٍ جَارٍ»"[1]

قال البخاري: "وَبَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ فَرْضَ الوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً، وَتَوَضَّأَ أَيْضًا مَرَّتَيْنِ وَثَلاَثًا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلاَثٍ، وَكَرِهَ أَهْلُ العِلْمِ الإِسْرَافَ فِيهِ، وَأَنْ يُجَاوِزُوا فِعْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[2].

وفي هذا دليل على أن الإسراف منهي عنه حتى في العبادات، فالنهي عنه في الأمور الأخرى هو من باب أولى.[3]

3.2.3 المنهج التشريعي

تتضمن نصوص القرآن والسنة منهجا تشريعيا متينا يعمل على حماية البيئة والمحافظة عليها، يتحدد هذا المنهج من خلال:

– **مقاصد التشريع**: وهي المقاصد الكبرى التي جاءت الشريعة الإسلامية لحفظها والتي يطلق عليها أيضا الضروريات الخمسة وهي: حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال.

فنصوص الكتاب والسنة جاءت لتحقيق أصل هذه المصالح الخمسة والعمل على حفظها ورعايتها وإتمامها على أكمل وجه.[4]

---

[1]– محمد ابن ماجة، سنن ابن ماجه، مرجع سابق، حديث رقم 425، ج1، 147

[2]– محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة –بيروت–، لبنان، 1422هـ، ج1، ص39

[3]– عدنان بن صادق ضاهر، مرجع سابق، ص50

[4]– المرجع السابق، ص56

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

كما قال الشاطبي رحمه الله: "فقد اتفقت الأمة –بل سائر الملل–على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس، –وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل–."[1]

وما هو مؤكد أن أي إضرار ببيئة الإنسان تلويثا أو إسرافا يعني إلحاق الضرر بإحدى هذه الضروريات الخمس أو بعضها وحتى كلها، والمحافظة على البيئة تعني المحافظة على مختلف مصالح الإنسان.

– **قواعد الفقه:** تعد هذه القواعد بمثابة الأصول والضوابط التي ينتظم تحتها مجمل الفروع الفقهية، ومن خلالها يقوم المجتهد والفقيه باستنباط الحكم الشرعي للمسائل المستحدثة والمعاصرة وذلك من خلال إلحاقها بنظائرها من الفروع الفقهية، وردها إلى القواعد والأصول الكلية.[2]

ومن أهم القواعد التي قد يندرج ضمنها موضوع حماية البيئة ما يلي:

- درء المفاسد مقدم على جلب المصالح؛
- الدفع أسهل من الرفع
- الضرر يزال؛
- الضرر لا يزال بضرر مثله؛
- اليقين لا يزول بالشك؛
- تدخل ولي الأمر منوط بالمصلحة؛
- اختيار أخف الضررين؛

[1]– أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، دار ابن عفان –الجيزة–، القاهرة، 1417هـ/1997م، ج1، ص31.

[2]– عدنان بن صادق ضاهر، مرجع سابق، ص56

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

- تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة؛
- ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛[1]

4. دراسات مدى التأثير البيئي في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول تبنت مجموعة من الإجراءات والقوانين لحماية بيئتها سماها المشرع الجزائري بدراسات أو موجز التأثير البيئي، تتحدد هذه الإجراءات وكيفيات تطبيقها والمصادقة عليها من خلال عدة قوانين ومراسيم أصدرها القانون الجزائري متفرقة ومتباعدة في المدة، وهذا ما سنتعرض له في هذا المبحث.

1.4 ظهور دراسات التقييم البيئي في الجزائر ومبادئها

أظهر المشرع الجزائري دراسات التقييم البيئي ومبادئها وكيفيات إجرائها من خلال عدة قوانين أهمها: قانون 03–83 لحماية البيئة، وقانون 03–10 المتعلق بحماية البيئة في ظل تحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى المرسوم التنفيذي 07–145، الذي يحدد محتويات دراسات التقييم البيئي وكيفية التطبيق والمصادقة عليها.

1.1.4 ظهور دراسات التقييم البيئي في الجزائر

يعبر عن دراسات الجدوى البيئية عند المشرع الجزائري بدراسات التقييم البيئي، وهي "مجموع القواعد الرقابية وما ميز هذه الرقابة أنها رقابة قبلية، الغاية منها تقييم الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة لهذه المشاريع على التنوع البيئي وكذلك مدى تأثيرها على المحيط والإطار المعيشي للسكان"[2].

بدأ هذا المفهوم بالانتشار بشكل واسع في العديد من الدول بعد مؤتمر البيئة البشرية المنعقد سنة 1972 بستوكهولم، والذي أكد على ضرورة اتخاذ التقييم البيئي

[1] – المرجع السابق، ص60–63

[2] – حمزة بالي، إلياس شاهد، مرجع سابق، ص86

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

كوسيلة فعالة لتحقيق التوازن بين البيئة ومشروعات التنمية، حيث نتج عنه مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي تصيب البيئة مع الاعتراف بالحق في التنمية.

جاء تبني المشرع الجزائري لهذا الإجراء أول مرة سنة 1983م من خلال القانون 83–03 المتعلق بحماية البيئة، ولكن لم يصدر المرسوم المجسد له إلا سنة 1990 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90–78 المؤرخ في 27 فبراير 1990م، وعاد المشرع الجزائري من جديد ليؤكد على هذا الإجراء من خلال القانون 03–10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ويتأخر كعادته في إصدار المرسوم المجسد لهذا القانون إلى غاية 2007م.[1]

2.1.4 مبادئ دراسات التقييم البيئي

نصت المادة 03 من القانون رقم 03–10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على مجموعة المبادئ التي يجب أن تقوم عليها دراسات التقييم البيئي وهي:

– **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية:** ويقصد به تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية والتي تعتبر، جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة (كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض).

– **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي:** ويقصد به أنه يجب على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.[2]

[1]– عبد الغني حسونة، دراسات التقييم البيئي كآلية قانونية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد26، جوان 2012م، ص81

[2]– قانون رقم 03–10، مؤرخ في 19/جمادى الأولى/1424هـ الموافق لـ: 2003/07/19م، العدد 43 من الجريدة الرسمية، صادرة بتاريخ: 20/جمادى الأولى/ 1424هـ الموافق لـ: 2003/07/20م، ص09

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

– **مبدأ الحيطة:** بمقتضى هذا المبدأ يجب اتخاذ التدابير اللازمة، للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، وعدم التذرع بعدم توفر التقنيات ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.

– **مبدأ الإدماج:** المقصود بهذا المبدأ دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.

– **مبدأ الاستبدال:** والذي يتم بمقتضاه، استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادام اختياره في مصلحة البيئة.

– **مبدأ الإعلام والمشاركة:** لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

– **مبدأ الملوث الدافع:** بموجب هذا المبدأ يتحمل نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتهما الأصلية، كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة.

– **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر:** يلزم كل شخص، يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة، مراعاة مصالح الغير قبل التصرف. وذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة.[1]

2.4 محتوى دراسات التقييم البيئي وكيفية تطبيقها

كما سبق وأن قدمنا أن القانون الذي نص على ضرورة القيام بدراسات التقييم البيئي قبل القيام بتنفيذ مشاريع التنمية هو قانون 03–10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ولكن المرسوم الذي يحدد كيفية تنفيذ هذه الدراسات تأخر إلى غاية

[1]– المرجع السابق، ص09

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

2007م، حيث أن هذا المرسوم قام بتحديد ما يجب أن تحتويه دراسات التقييم البيئي ومجالات تطبيقها وكيفيات المصادقة عليها، وهذا ما سنتعرض له في هذا المطلب.

1.2.4 محتوى دراسة التقييم البيئي

نصت المادة 06 من المرسوم التنفيذي 07–145 على محتويات ومكونات دراسات التقييم البيئي حتى يتم قبولها من طرف الإدارة المعنية والمصادقة عليها، والتي تتمثل فيما يلي:

- تقديم صاحب المشروع: (الاسم واللقب مقر الشركة وخبرته في مجال المشروع المزمع إنجازه وفي المجالات الأخرى)؛
- تقديم مكتب الدراسات: أي تقديم المكتب الذي قام بإعداد الدراسة؛
- تحليل البدائل المحتملة لمختلف خيارات المشروع وهذا بشرح وتأسيس الخيارات المعتمدة على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي؛
- تحديد منطقة الدراسة؛
- الوصف الدقيق للحالة الأصلية للموقع وبيئته يتضمن هذا الوصف: موارده الطبيعية وتنوعه البيولوجي وكذا الفضاءات البرية والبحرية أو المائية المحتمل تأثرها بالمشروع؛
- الوصف الدقيق لمختلف مراحل إنجاز المشروع لاسيما مرحلة البناء والاستغلال وما بعد الاستغلال (تفكيك المنشآت وإعادة الموقع إلى ما كان عليه سابقا)؛
- تقدير أصناف وكميات الرواسب والانبعاثات والأضرار التي قد تتولد خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع واستغلاله (لاسيما النفايات والحرارة والضجيج والإشعاع والاهتزازات والروائح والدخان...)؛

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

- تقييم التأثيرات المتوقعة المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير والمتوسط والطويل للمشروع على البيئة(الهواء والماء والتربة والوسط البيولوجي والصحة...)؛
- الآثار المتراكمة التي يمكن أن تتولد خلال مختلف مراحل المشروع؛
- وصف التدابير المزمع اتخاذها من طرف صاحب المشروع للقضاء على الأضرار المترتبة على إنجاز مختلف مراحل المشروع أو تقليصها و/أو تعويضها؛
- مخطط تسيير البيئة الذي يعتبر برنامج متابعة تدابير التخفيف و/أو التعويض المنفذة من قبل صاحب المشروع؛
- الآثار المالية الممنوحة لتنفيذ التدابير الموصى بها؛
- كل عمل آخر أو معلومة أو وثيقة أو دراسة قدمتها مكاتب الدراسات لتدعيم أو تأسيس محتوى دراسة أو موجز التأثير المعينة. [1]

2.2.4 كيفية تطبيق دراسات التقييم البيئي والمصادقة عليها.

حسب المرسوم التنفيذي 07–145، وتلخيصا للمواد (من المادة 07 إلى المادة 19) تمر عملية تطبيق دراسات التقييم البيئي بثلاثة مراحل أساسية هي: [2]

- مرحلة الفحص الأول؛
- مرحلة التحقيق العمومي؛
- مرحلة المصادقة.

[1]– مرسوم تنفيذي 07–145، مؤرخ في 02 جمادى الأولى 1428هـ الموافق لـ: 2007/05/19م، العدد 34 من الجريدة الرسمية، صادر بتاريخ: 05 جمادى الأولى 1428هـ الموافق لـ: 2007/05/22م، ص93

[2]– المرجع السابق، ص93

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

● **مرحلة الفحص الأولي:** بعد إعداد مكتب الدراسات لدراسة التقييم البيئي بطلب من صاحب المشروع تحتوي على كل المعلومات التي حددناها سابقا، يجب أن تودع هذه الدراسة من طرف صاحب المشروع لدى الوالي المختص إقليميا، حيث وبتكليف من الوالي تفحص هذه الدراسة على مستوى المصالح المكلفة بالبيئة، ويمكن لهذه الأخيرة أن تطلب من صاحب المشروع معلومات تكميلية عليه أن يقدمها في مهلة شهر واحد.

● **مرحلة التحقيق العمومي:** بعد الفحص الأولي وقبول دراسة التقييم البيئي يعلن الوالي عن فتح تحقيق عمومي وهذا لدعوة كل شخص طبيعي أو معنوي لإبداء آرائهم في المشروع المزمع إنجازه وفي الآثار المتوقعة على البيئة (يتم الإعلان عن فتح التحقيق العمومي عن طريق التعليق في مقر الولاية والبلديات المعنية وفي أماكن موقع المشروع وكذلك عن طريق النشر في يوميتين وطنيتين).

– بعد فتح التحقيق العمومي للجمهور أن يبدي ملاحظاته على سجل مرقم ومؤشر عليه مفتوح لهذا الغرض.

– ويعين الوالي في إطار التحقيق العمومي محافظا محققا يكلّف بالسهر على احترام التعليمات المحدّدة في مجال تعليق ونشر القرار المتضمن فتح التحقيق العمومي وكذلك سجل جمع الآراء، كما يكلّف أيضا بإجراء كل التحقيقات وجمع المعلومات التكميلية الرامية إلى توضيح العواقب المحتملة للمشروع على البيئة، وعند نهاية مهمته يحرر محضرا يحتوي على تفاصيل تحقيقاته والمعلومات التكميلية التي جمعها ثم يرسله إلى الوالي.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

– عند نهاية التحقيق العمومي يحرّر الوالي نسخة من مختلف الآراء المحصل عليها، وعند الاقتضاء استنتاجات المحافظ المحقق، ويدعو صاحب المشروع لتقديم مذكرة جوابية.

- **مرحلة المصادقة على دراسة التقييم البيئي:**

عند نهاية التحقيق العمومي يرسل ملف دراسة متضمنا آراء المصالح التقنية ونتائج التحقيق العمومي مرفقا بمحضر المحافظ المحقق والمذكرة الجوابية لصاحب المشروع عن الآراء الصادرة حسب الحالة إلى الوزير المكلّف بالبيئة، الذي يقوم بفحص دراسة التأثير والوثائق المرفقة، بحيث لا تتجاوز مدة فحص الملف أربعة أشهر ابتداء من تاريخ إقفال التحقيق العمومي.

ويرسل قرار الموافقة على الدراسة أو رفضها إلى الوالي المختص إقليميا لتبليغها لصاحب المشروع، في حالة الرفض يجب أن يكون رفض الدراسة مبررا ولصاحب المشروع أن يقدم للوزير المكلّف بالبيئة طعنا إداريا مرفقا بمجموع التبريرات أو المعلومات التكميلية لطلب دراسة جديدة[1].

3.4 المقارنة بين معايير دراسة الجدوى البيئية في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري:

تقتضي المقارنة بين معايير دراسة الجدوى البيئية في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، التركيز على تحديد كل من أوجه الشبه والاختلاف بين المعايير في كل منهما، ونقصد بالمعايير في هذا المقام: "الأسس والقواعد التي يعتمد عليها معد دراسة التقييم البيئي في إعداد دراسة جدوى بيئية لمشروع ما." والتي تم استنباطها من خلال التعرف

[1]– المرجع السابق، بتصرف، ص93–94

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

على منهج الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري في حمايتهما للبيئة. حيث قمنا بتلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (01): المقارنة بين معايير دراسة الجدوى البيئية في الفقه الإسلامي وفي التشريع الجزائري.

المعايير	في الفقه الإسلامي	في التشريع الجزائري
– نوع وحجم الاستثمار.	لا يفرق بين أنواع وأحجام المشاريع الاستثمارية في قضية حماية البيئة.	في المرسوم 07–145 حدد مجموعة من المشاريع التي ينبغي أن تخضع لدراسات التأثير وموجز التأثير البيئي، وما عدا هذه المشاريع لا يخضع.
– حصر الأضرار والفوائد التي تعود على البيئة.	يركز دائما على الإشارة إلى آثار أفعال العباد، ومدحها والحث عليها إذا كانت صالحة، وذمها والنهي عنها إذا كانت سيئة، مع ذكر الجزاء والعقاب في كثير من الأحيان.	يسعى من خلال دراسات التأثير وموجز التأثير إلى: تحديد الآثار السلبية والإيجابية للمشروع على بيئته.
– عمق الآثار البيئية للمشروع.	يأخذ بعين الاعتبار أي ضرر يلحق بالبيئة مهما كان حجمه (صغيرا أم كبيرا).	لا يأخذ بعين الاعتبار الأضرار الخفيفة حسب تقدير الجهات المكلفة بمراقبة دراسات التأثير وموجز التأثير.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

– إجراءات الحد والتخفيف من الأضرار.	وضع الفقه الإسلامي مجموعة من القواعد الفقهية لا بد من الاحتكام إليها في هذه المسألة: –الضرر يزال – الضرر لا يزال بضرر مثله – درء المفاسد مقدم على جلب المصالح –تدخل ولي الأمر منوط بالمصلحة. فإذا كان المشروع من الضروريات التي لا غنى للمجتمع عنها، نجد القواعد: –اختيار أخف الضررين – مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب	من خلال القانون 03–10، والمرسوم 07–145، نلاحظ أن التشريع الجزائري قد حصر إجراءات التخفيف والحد من الأضرار في: –منع إنشاء مشروعات ذات أضرار جسيمة على البيئة –الحث على وضع بدائل لهذه المشاريع –استخدام التقنيات الحديثة صديقة البيئة مهما كانت تكلفتها –تحميل نفقات المحافظة على البيئة من التلوث للمستثمر.
– تحقيق مصلحة المستثمر ومصلحة المجتمع.	هنا يضع الفقه الإسلامي قاعدتين مهمتين: –تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة –تدخل ولي الأمر منوط بالمصلحة.	في الاستثمارات الخاصة يسعى التشريع الجزائري إلى حماية المجتمع، من المستثمر أثناء تحقيقه لمصلحته الخاصة، ولكن لا يقوم بتقديم المصلحة العامة على الخاصة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

– **الجهات المعنية بالتقييم.**	كل مسلم معني بالمحافظة على البيئة وعدم الإفساد فيها، سواء كان وليا للأمر أو مستثمرا أو حتى مواطنا عاديا، وهذا راسخ في العقيدة الإسلامية.	نجد جهتين رئيسيتين: – الجهة المكلفة بإعداد الدراسة. – من يمثل الدولة في مراجعة الدراسة ومنح الموافقة (وزير البيئة، الوالي، ...).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تحليل المحورين: 3 و 4

5. الخاتمـــة:

في ختام هذا البحث يمكننا القول بأن المحافظة على البيئة أمر في غاية الأهمية، خاصة في ظل التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، ولأنه لا يمكن المحافظة على البيئة بجميع مركباتها على حساب وقف التطور الاقتصادي والتكنولوجي، كما لا يمكن تحقيق هذا التطور على حساب البيئة، ظهر مصطلح التنمية المستدامة على الساحة العالمية، وقد أحدث هذا المصطلح تغييرا كبيرا على مستوى العالم، حيث أصبح مرتبطا أساسا بمصطلح الاقتصاد الأخضر، والتمويل الأخضر، وغيرها من المصطلحات التي تحمل في طياتها معانيا تدل على وجوب تحقيق التنمية الاقتصادية، بدون الاضرار بالبيئة وبمستقبل الأجيال القادمة، كما أصبح الحفاظ على البيئة بمثابة حجر الزاوية في إعداد قوانين الاستثمار وخطط التنمية الاقتصادية لكثير من الدول.

ولكن الذي يجهله الكثيرون، أن هذه المصطلحات بمفاهيمها كلها هي من تعاليم بل ومن ثوابت ديننا الحنيف، وكما تقدم معنا منهج الفقه الإسلامي في الحفاظ على البيئة وبمقارنته مع منهج التشريع الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

1.5 النتائـــج:

تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في نهاية هذا البحث في النقاط التالية:

– **أولا:** عدم صحة الفرضية: "لا يوجد اختلاف بين معايير دراسة الجدوى البيئية في كل من الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، بما أن هدف حماية البيئة هو هدف مشترك"، لأن المنهج الإسلامي لحماية البيئة منهج متكامل بداية من المنهج الإيماني الذي يعد أفضل أداة لتفعيل الرقابة الذاتية، إضافة إلى المنهجين الإرشادي والتشريعي تشكل مع بعضها منظومة حماية للبيئة لا تدع أي مجال للإخلال بتوازنها.

ويتفوق منهج الفقه الإسلامي على التشريع الجزائري في دراسة الجدوى البيئية في المعايير التالية:

– عدم التمييز بين الأضرار التي تلحق بالبيئة حسب حجمها أو حسب حجم ونوع الاستثمار، وإنما حسب الضرورة الشرعية، والحاجة إلى الاستثمار، وحسب معيار الحلال والحرام؛

– تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة الذي يلزم المستثمر بمجالات استثمار معينة وبطرق وأماكن محددة، مما يخدم مصلحة المجتمع ويحافظ على بيئته على أحسن وجه؛

– المنهج الإيماني يعتبر بمثابة تحسيس للمستثمر بقيمة بيئته وبضرورة المحافظة عليها، وهو ما يعتبر أفضل أداة لتفعيل الرقابة الذاتية لديه، مما لا يدع أي مجال أمامه لاستغلال الثغرات القانونية لتحقيق مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة؛

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

– تفعيل رقابة ولي الأمر والمجتمع ككل، والتحسيس بأن المحافظة على البيئة فرض عين على كل مسلم، من خلال نصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها.

– وضع قواعد فقهية قابلة للتطبيق في أي زمان ومكان، مما لا يدع للمستثمر أي مجال للتهرب من نص قانوني أو ثغرة قانونية.

ثانيـــا: دراسة الجدوى البيئية تعد من أهم إجراءات المحافظة على البيئة في إطار الاستثمار وتحقيق التنمية، ورغم أن الإسلام أكد وبشدة على ضرورة المحافظة على جميع مكونات البيئة وتوازنها، إلا أن التشريع الجزائري كان متأخرا في اتخاذ هذا الإجراء.

2.5التوصيات:

في نهاية هذا البحث نوصي بما يلي:

– التأكيد على ضرورة القيام بدراسة الجدوى البيئية لمختلف المشاريع الاستثمارية في التشريع الجزائري، وذلك من أجل الحفاظ على البيئة وتوازنها؛

– تعزيز نظام حماية البيئة في التشريع الجزائري من خلال الاعتماد على الفقه الإسلامي الذي يمكننا من استنباط نظام حماية متكامل؛

– لا بد من التعمق في دراسة الفقه الإسلامية في مجال البيئة ومجال الاستثمار، من أجل استنباط الكثير من القواعد والأحكام التي من شأنها أن تساهم في حماية البيئة وتنمية الاقتصاد.

6. المراجع

1) أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، دار ابن عفان –الجيزة–، القاهرة، 1417ه/1997م.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

2) أبو بكر ابن العربي، تعليق محمد عبد القادر عطا، أحكام القرآن، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ، 2003م.

3) أبو بكر البزار، البحر الزخار (مسند البزار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم –المدينة المنورة–، المملكة العربية السعودية، 2009م.

4) أحمد عبد الرحيم زردق، محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، كلية التجارة جامعة بنها، مصر، 2011.

5) أوسرير منور، بن حاج جيلالي، مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 07، جوان 2009.

6) حمزة بالي، إلياس شاهد، دراسات التقييم البيئي في الجزائر دراسة تحليلية قانونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2017.

7) خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007م.

8) سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، دار الحرمين –القاهرة–، مصر، 1415هـ/1995م.

9) شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ، 2003م.

10) طلال محمد المومني، حماية البيئة من منظور إسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 02، العدد 02، 1427هـ/2006م.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:02 السنة:2020 الصفحة: 1180–1216 تاريخ النشر: 17–11–2020

11) عبد الغني حسونة، دراسات التقييم البيئي كآلية قانونية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 12، العدد 03، جوان 2012م.

12) عدنان بن صادق ضاهر، أحكام البيئة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2009م.

13) قانون رقم 03–10، مؤرخ في 19/جمادى الأولى/1424هـ الموافق لـ: 2003/07/19م، العدد 43 من الجريدة الرسمية، صادرة بتاريخ: 20/جمادى الأولى/ 1424هـ الموافق لـ: 2003/07/20م.

14) محمد ابن ماجة، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، 1952م.

15) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة –بيروت–، لبنان، 1422هـ.

16) محمد عبد الله المسيكان، حماية البيئة: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون الكويتي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012م.

17) مرسوم تنفيذي 07–145، مؤرخ في 02 جمادى الأولى 1428هـ الموافق لـ: 2007/05/19م، العدد 34 من الجريدة الرسمية، صادر بتاريخ: 05 جمادى الأولى 1428ه الموافق لـ: 2007/05/22م.

18) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.